



كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ +٩٧٤
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ +٩٧٤
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في مجموعة الدوحة للتأمين ش.م.ع.ق.

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("القانون") الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ("كيو إف إم إيه") ، تم تعييننا من قبل مجلس إدارة مجموعة الدوحة للتأمين ش.م.ع.ق ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها جميعاً بـ"المجموعة") لإجراء مهمة تأكيد معقول بشأن وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("اي سي أو اف أر") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التحضير و التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقع من الرئيس التنفيذي للمجموعة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٤ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية لعملية المطالبات، وتكنولوجيا المعلومات، والتأمين، وإعادة التأمين، والنقد والخزينة، والضوابط الداخلية للشركة، والموارد البشرية، والرواتب والاستثمار؛

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعية لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛ و
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـ ("COSO - لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")،

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها والتشغيل بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقدير المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير في شكل نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (الذي يتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، الذي يتضمن المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسئولياتنا (تابع)

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. إن التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم كفاية التالي:
 - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداهم وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أُجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
 - إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.
- لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأي إجراء تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة الذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيانات المالية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتصلة في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهريّة بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. ولذلك، فإن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في المعالجة أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للفترة المستقبلية معرضة لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد البيان لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يشمل كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استناداً إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخلياً استناداً إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبينة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة للمجموعة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولأقصى حد يسمح القانون لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية ، أو عن تقرير التأكيد المعقول ، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.


يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: رخصة مدقق
خارجي رقم ١٢٠١٥٣


كي بي إم جي
ص.ب. ٤٤٧٣
الدوحة - قطر
KPMG
P.O. Box - 4473
Doha - Qatar
مكتب تدقيق حسابات

١٩ مارس ٢٠٢٤
الدوحة
دولة قطر

المرفق: بيان الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية